العرب
الأربعاء 2020/12/16
السنة 43 العدد 11913

العراقيون: لقمة العيش قبل الكمامة دائما

تردي الظروف الاقتصادية يرمي بالفقراء بين براثن الوباء

مع تفشي وباء كورونا اتسعت دائرة الفقر في العراق، وأصبح العراقيون حائرين بين الالتزام بالوقاية من الإصابة بالفايروس القاتل وتوفير لقمة العيش، فالجوع قاتل أيضا لذلك ودون خيار منهم فضلوا الخبز على الكمامة.

واجب الحماية من الجوع وكورونا

بغداد - حرص العراقيون في غالبيتهم على وضع الكمامة واستخدام وسائل الوقاية من كورونا خلال الأشهر الأولى لتفشي الوباء رغم ندرتها وارتفاع أسعارها، لكن التزامهم تراجع بصفة ملحوظة في الأشهر الأخيرة على وقع أزمة اقتصادية خانقة غيّرت أولويات الكثير منهم.

وعند التجول في شوارع بغداد، يلاحظ عدد قليل من الأشخاص الذين يضعون كمامات رغم توافرها بكميات كبيرة في الصيدليات وحتى لدى الباعة المتجولين.

وفي صيدلية بمنطقة زيونة ببغداد، يقول أحد الزبائن، وهو عسكري متقاعد رفض ذكر اسمه، "عندما أتجول مع زوجتي واضعين كمامات في الطريق ينظر لنا الكثيرون وكأننا نقوم بأمر خاطئ".

ومن جهته يقول أحد المشرفين على الصيدلية نافع فراس (23 عاما) "نبيع الكمامات بسعر التكلفة تقريبا" بسعر يراوح في المعدل بين 1.5 يورو و2 يورو للعلبة.

ويضيف "نحرص على توفير نماذج للأطفال وأخرى بألوان زاهية لترغيب الناس في وضعها". ومع ذلك تراجع الإقبال على شراء الكمامات وسوائل التعقيم خلال الفترة الأخيرة ما جعلها تتكدس في زاوية واسعة من المحل بانتظار من يشتريها.

ويفسر فراس الأمر بوجود "إحساس عام بتراجع حدة الوباء أدى إلى إهمال"، رغم أن الفايروس لا يزال يودي بحياة العشرات من العراقيين يوميا (تراوحت الوفيات اليومية بين 69 و24 خلال نوفمبر).

> 42
> في المئة من السكان ضمن الفئات الهشة التي تعاني حرمانا متعدد الأبعاد

ولا يلتزم أغلب زبائن هذه الصيدلية بوسائل الوقاية رغم وجود لافتات تشدد على وضع الكمامة وسائل تعقيم لليدين عند الباب.

ويعتبر الصيدلي أن اتخاذ قرار يلزم وضع الكمامة في كل الأماكن العامة قد يكبح تفشي الفايروس، لكن "لا يمكن للدولة أن تفرضه لاسيما في المناطق الشعبية".

وبدوره يرى صاحب محل المواد الغذائية في سامر محسن حيدر (44 عاما) أن استعمال وسائل الوقاية "يتطلب إمكانيات لا يقدر عليها الفقراء"، خصوصا من يعيلون عائلات كبيرة.

ويؤكد حيدر أن المسألة تعود إلى "تغيّر في الأولويات" لدى شريحة واسعة من الناس صار اهتمامها منصبا أكثر على توفير لقمة العيش.

ويسجل بشكل واضح التزام أكبر بوضع الكمامة في مناطق الطبقتين الوسطى والثرية مقارنة بالأحياء الشعبية في بغداد.

وأفاد مسؤول كبير في الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، بأن شحنة من 200 ألف كمامة وقفاز لا تزال عالقة في الجمارك العراقية ويواجهون عراقيل إدارية للحصول عليها.

وأوضح المسؤول أن الشحنة موجهة إلى المقيمين في مناطق يصعب الحصول فيها على هذه المواد والأطقم التي تعمل فيها على التوعية حول الفايروس وتوزيع المساعدات.

وبسبب تداعيات الأزمة الصحية بات 4.5 ملايين عراقي تحت خط الفقر (11.7 في المئة من السكان)، وفق دراسة حديثة مشتركة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) في العراق والبنك الدولي ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية ووزارة التخطيط العراقية.

وارتفعت نسبة الفقراء في العراق من 20 في المئة العام 2018 إلى 31.7 في المئة حاليا، كما صار 42 في المئة من السكان ضمن الفئات الهشّة التي تعاني حرمانا متعدد الأبعاد مثل التعليم والتوظيف والصحة والأمن المالي.

ولا تشكل الجائحة السبب الوحيد في الأزمة الاقتصادية التي يعيشها العراقيون، إذ أدى انهيار أسعار النفط المورد شبه الوحيد للدولة إلى تأخر صرف رواتب الموظفين والمتقاعدين وخفض الإنفاق العام.

وكان العراق قد فرض في مايو غرامة قدرها 50 ألف دينار (حوالي 35 يورو) على سائقي وسائل النقل العام والخاص وركابها في حال لم يلتزموا بوضع الكمامة، لكن الإجراء لم يطبق بصرامة.

ويستبعد المسؤولون اتخاذ تدابير جديدة، وتكتفي الدولة ببذل جهود توعية وحث المواطنين والمؤسسات التجارية على احترام التوصيات الصحيّة.

ولم ينجح غلق المطارات والحدود البرية مع إيران والكويت وتقييد الحركة بين المحافظات وفرض حظر تجول صارم بين مارس ويوليو في عكس منحنى الإصابات خلال تلك الفترة.

وبلغ تفشي الوباء ذروته في العراق في نهاية سبتمبر بتسجيل أكثر من 5 آلاف إصابة خلال يوم واحد. ثم تراجع عدد الإصابات اليومية تدريجا ليستقر إلى أقل من نصف ذلك العدد على امتداد شهر نوفمبر.

وأحصى العراق حتى 6 ديسمبر 564.200 إصابة بكورونا بينها 12432 وفاة في أعلى حصيلة بالمنطقة العربية.

وشهدت البلاد نقصا في توفر الكمامات خلال الأشهر الأولى لتفشي كورونا، أرجعه فراس إلى تأخر وصول الشحنات من الصين وغياب مصادر تزود أخرى.

ووفقا له ثمة سبب آخر مهمّ، وهو إقبال المتظاهرين ضد الحكومة بداية العام على الكمامات.

ويقول إنه على غرار آخرين "كنت أحمل المئات من الكمامات وأوزعها في ساحة التحرير ببغداد للوقاية من الفايروس وكذلك تخفيف أثر قنابل الغاز المسيل للدموع التي استعملتها قوات الأمن بكثافة".

ومن جهته أشار زميله الصيدلي محمد ماجد (23 عاما) إلى أن الكثير من التجار استغلوا حينها ارتفاع الطلب على حساب العرض وزادوا أسعار وسائل الوقاية لتصل أضعاف أثمانها الحالية.

لكن توفرت كميات كافية من الكمامات والمطهرات مع بدء دول أخرى في تصنيعها وتصديرها، خصوصا تركيا المجاورة، علاوة على إنتاج كميات منها محليا.

وسجلت الصيدلية ارتفاعا نسبيا في مبيعات وسائل الوقاية إثر استئناف التعليم مع "حرص أولياء الأمور على سلامة أبنائهم".

وأحيطت عودة نحو 10 ملايين تلميذ إلى المدارس في نهاية نوفمبر بتأخر ثلاثة أشهر بتدابير وقائية صارمة.

ويبدو تطبيق الإجراءات الوقائية في المؤسسات التعليمية استثناء إيجابيا.

فقد وضع كل التلاميذ والطاقم التعليمي كمامات في أول أيام الدراسة مع الالتزام بتطبيق التباعد الاجتماعي. ويتم التدريس حضوريا ليوم واحد في الأسبوع وعبر الإنترنت في بقية الأيام.

ومع ذلك، توجد تساؤلات حول إمكانية الحفاظ على مستوى وقاية عال مع تقدم العام الدراسي وزيادة حضور التلاميذ في المؤسسات التربوية.

وفي الأثناء، قالت السلطات العراقية إنها تعمل على ضمان حصة من اللقاحات المضادة لكورونا وتوزيعها مجانا على المواطنين، لكنها لن تقدم على شراء أي منها حتى تعتمده إحدى المنظمات الصحية الدولية.

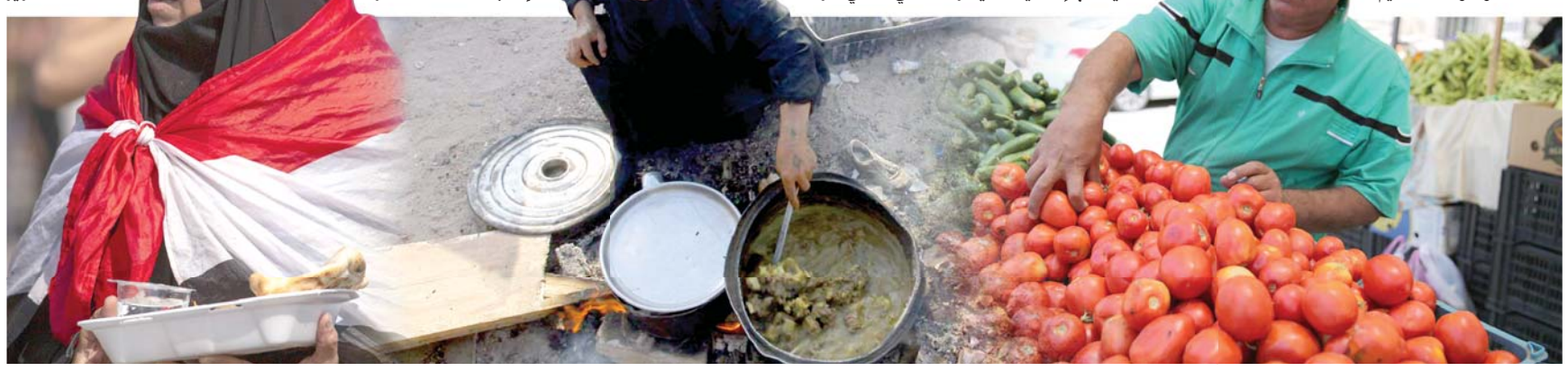

الفقر فايروس فتاك

معاناة الليبيين أمام المصارف طويلة كطابور لا ينتهي

طرابلس - عند سؤال الليبيين عن مواقف استثنائية تعرضوا لها بسبب أزمة السيولة في ليبيا، يجيب أسامة طالب متهكما "تعرّضتُ لموقف استثنائي حين ذهبت يوما إلى البنك، وعدت ببعض المال".

لقد اعتاد الليبيون السخرية من مشاكلهم عند استصعاب حلّها، وإجابة طالب تعكس سوء الحال، وقلة الحيلة أمام أزمة أتّمت عامها الخامس، دون حل.

ففي عام 2015 عجزت البنوك الليبية عن توفير السيولة، لتستمر إلى اليوم أزمة شح النقد التي عصفت بالاقتصاد، وتاهت وسط التهم المتبادلة بالمسؤولية بين أطراف الصراع السياسي، وتركت الشعب لمصير مجهول.

يقول محمد صالح، مدير الإعلام بمصرف الجمهورية (أكبر البنوك الليبية) "البنوك تلوم المصرف المركزي على سياسته وعدم توفيره للنقد، والمركزي يحيل اللائمة إلى مؤسسة النفط، التي تتهم من يقومون بإغلاق الحقول والموانئ".

قبل وبعد الأزمة، يعمل أغلب الليبيين في دوائر الدولة، ويتقاضون مرتباتهم من بنوكها، واعتادوا النقد السائل في معاملاتهم. وبعد تناقص السيولة، لجأوا إلى الصكوك المصدقة والبطاقات المصرفية الإلكترونية.

مع ازدياد الزحام على الصكوك، وسوء الخدمات المصرفية وارتفاع أسعارها، وشبه انعدام النقد في البنوك، بدأت أسعار العملة الصعبة في السوق السوداء تتفاوت، وتبعاً لذلك، تفاوتت أيضا أسعار السلع والخدمات.

يستعد فتحي مسعود لجمع توقيعات ورفع دعوى قضائية على أحد البنوك، بسبب تعليق بطاقته الإلكترونية كل حسابه، وعدم إرجاع المبلغ إلى اليوم، وهذه مشكلة واجهت الكثيرين، ومع هذا، فلا مخرج إلا استخدام الخدمة الإلكترونية.

يقول مسعود "فيما ينتظر كثيرون فُتات السيولة من البنوك في طوابير قد تستمر يومين، لا زلنا نلجأ إلى البطاقات والصكوك، مع أن فرق السعر في ازدياد".

ويضيف "الأفران ومحلات الخضار تتعامل بالنقد فقط، ولهذا أَخْتَصِرُ الأمر، وأتوجه مباشرة إلى سوق العملة، وأشتري بمرتبي الدينار نقدا، وأدفع المقابل إلكترونيا بخسارة 20 في المئة".

الليبيون مستاؤون من تأثير الأزمة على حياتهم اليومية، مع أن بعضهم اعتاد الأمر، فكيف سيتصرّف من لم يعتد ذلك؟

الإجابة تأتي من ليبي عائد من الخارج يرفض البوح باسمه، ويريد الاطمئنان عن حساب تركه قبل سفره في أحد البنوك الخاصة، ونسي رقمه وكلمة المرور الخاصة بالموقع الإلكتروني.

قبل الانطلاق، نُصِحَ بركن السيارة بعيدا، لأن المؤسسات الليبية لا توفر عادة خدمة ركن سيارات، وتتسبب بأزمات سير.

بعد نصف ساعةٍ من البحث، وجد صابر (اسم مستعار) مكانا لسيارته يبعد نصف كيلومتر عن البنك وسط طرابلس، وما إن اقترب، حتى لاح زحام المراجعين في طوابير أمام شبابيك خارجية، مع أن البنك لا يسمح بسحب أكثر من 500 دينار شهريا.

اقتَرَبَ من الباب، ومنعه شرطي من الدخول ووجّهه إلى الطوابير الخارجية، غير مكترثٍ بسؤاله "من آيّ طابور أبدأ؟" أجابه مراجع مشيرا إلى طاولة خارج المصرف، عليها آلة تصوير أوراق، ونماذج الطلبات الخاصة بالبنكمصرف.

موقف استثنائي حين يذهب الليبي إلى البنك ويعود ببعض المال

باعه صاحب الطاولة نموذج طلب كشف حساب بسعر مضاعف، ونصحه بطابور الشباك الرابع للاستفسار عن رقم الحساب، ثم الأول لطلب كشف الحساب.

بعد ساعة، وصل صابر إلى شباك مرتفع وضيّق، أعلى سُلّمٍ مساحة لا تسع موطئ قدم، لكنها مكّنته من رؤية موظفة البنك وهي تتحدث عبر الهاتف، رافضةً إغلاقه، ومصرةً على التعامل مع العميل والمكالمة معاً.

شرح صابر طلبه وقدم أوراقه، وبعد انتظار، أعطته رقم حسابه، واستطاع ملء طلب كشف الحساب، وتوجه إلى طابور آخر، فالشرطي لا زال عائقا حتى أمام المسنين، رغم أنه يسمح بدخول بعض من يبدو أنه يعرفهم، بالإضافة إلى سيدة جميلة طلب منها الانتظار، قبل أن يغمزها خفية لتدخل.

أكثر من ساعة أخرى قضاها صابر ليتمكن من تقديم طلبه، شرط تسليم جواز السفر مع المعاملة، بحسب إجراءات البنك.

بعد هذا الجهد، لم يجد مكانا للاستراحة، فالمراجعون في العراء، دون كَراس للجلوس وظل للوقاية.

وبانت العواقب حين تجمعت سحبٌ وبدأت أولى القطرات. لم يأبه المراجعون أولا، وحينما اشتدت المطر هرع بعضهم تحت الأشجار، وآخرون إلى سيارة مراجع مركونة أمام البنك يضعون داخلها أوراقهم. قال صاحب السيارة مفتخرا "عرفتُ ميزة الوصول إلى البنك قبل الفجر".

انقشعت السحب، وعادت الطوابير. لم ينادِ أحد على (أ.م) الذي ندِم على تقديم جواز سفره. ومع الوقت زاد قلقه، وراح يحدث بعض المراجعين، "لماذا يصرون على أخذ جواز السفر مع الأوراق؟ ألم أُرهِم إياه وأُعْطِهم صورة ملونة منه مع رقمي الوطني؟".

دفع الخوف والغضب مرافقنا إلى تجاوز الطابور ومحاولة الوصول إلى الشباك وهو يصيح "لا أريد شيئاً، أعطوني جواز سفري فقط، لا تضيعوه، أرجوكم".

> البنوك تلوم المصرف المركزي لعدم توفيره السيولة، والمركزي يلوم مؤسسة النفط التي تتهم من يغلق الحقول

لم يمنعه المراجعون من تجاوزهم، التفت إليه أحدهم ناصحاً " تبدو غير معتاد، لا تُضع الفرصة بعد هذا الانتظار، أعبر إلى الطرف الآخر من الطريق بعيداً عن الزحام، واسترح على ما تَجِد، وأعدك بالإشارة إليك حين ينادونك من الشباك".

استمع الرجل إلى النصيحة، وتوجه إلى الطرف الآخر. دفعه التعب للجلوس على حافة الطريق المبتل. نزع كمامته وأشعل سيجارة، وعيناه لم تفارقا الشباك والرجل صاحب الوعد.

مع اقتراب نهاية الدوام، جاءت الإشارة. همّ مسرعاً. صعد إلى الشباك. استلم جواز سفره وتأكد منه، وسأل مستغربا "أين كشف الحساب؟".

ردّت الموظفة "لقد أعطيتنا رقم حساب خاطئ".

حاول صابر أن يشرح كيف حصل على الرقم، ولكن الشرطي سارع بإقفال الشباك وهو يقول "انتهى دوام اليوم".